

التصدير إلى الأردن

الجزء الأول

د.صائب بامية
شركة كور

الاتفاقيات التجارية ما بين الاردن وفلسطين

تحدد الاتفاقيات التجارية الموقعة التالية الاجراءات والانظمة المتعلقة بالتجارة ما بين الاردن وفلسطين:

1. اتفاقية باريس الاقتصادية (بروتوكول باريس)
2. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
3. الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية واتفاقية أغادير

1. اتفاقية باريس الاقتصادية (بروتوكول باريس)

- ▶ حدد بروتوكول باريس الانظمة المتعلقة بعملية الاستيراد من الأردن بحيث تسري الأنظمة الإسرائيلية المتعلقة بالجمارك و ضريبة الشراء والمقاييس على الواردات الفلسطينية باستثناء السلع المدرجة في القوائم A2, A1 & B والتي تدخل معفاة من الجمارك إلى فلسطين وإلى الأردن، شريطة أن تكون ضمن الحصص المحددة
- ▶ تملك السلطة الفلسطينية الحق بتطبيق معدلات الرسوم الجمركية الخاصة بها، ضريبة الشراء وضرائب استيراد أخرى، ضمن حصص محددة مسبقاً على هذه الواردات
- ▶ تملك السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة الكاملة في استيراد بضائع مدرجة في القوائم A1 & A2 بغض النظر عن مستلزمات المواصفات الإسرائيلية

1. اتفاقية باريس الاقتصادية (بروتوكول باريس)

القوائم A1 A2 B

A1 ▶ السلع المستوردة و المنتجة محلياً في الأردن أو مصر أو الدول الأخرى.

A2 ▶ السلع المستوردة يمكن استيرادها من الدول العربية و الإسلامية أو غيرها من الدول.

B ▶ لن تخضع السلع المستوردة لقيود على الكميات ولكن ستخضع للمواصفات الإسرائيلية.

2. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باسم "جافتا" وهذه الكلمة تتكون من الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية لمسمى المنطقة

Greater Arab Free Trade Area

- وقعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997
- تم الإتفاق على أن يتم اعتماد الإعفاء الجمركي التدريجي بدءاً من 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع نهاية 2007
- دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير 2005 أي قبل الموعد المحدد بعامين وتم بموجب ذلك الإعفاء الكامل للسلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء

2. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- ▶ تحظى الصادرات الفلسطينية الى الأردن باعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب بموجب الإتفاقية
- ▶ تعفى كافة الواردات من الأردن الى فلسطين من الرسوم الجمركية.
- ▶ بسبب عدم اعتراف اسرائيل باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتم اعادة دفع الرسوم من قبل الادارة العامة للجمارك الفلسطينية الى المستوردين الفلسطينيين بعد استيفاء اسرائيل 3% كرسوم تحصيل

3. الإتفاقيات الإقتصادية الثنائية

■ تم اعتماد إتفاقيات إقتصادية ثنائية ما بين فلسطين والأردن في المجالات التالية:

- المجال التجاري
- المجال الصناعي
- المواصفات والمقاييس
- الإستثمار
- الجمارك
- القطاع الخاص
- النقل
- الدواء

التعاون في المجال التجاري

اتفق الجانبان في مجال التعاون التجاري على ما يلي:

- تدريب الكوادر الفلسطينية من قبل الجانب الأردني في المواضيع المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، المواصفات والمقاييس، الإستثمار، المنافسة ومراقبة الشركات
- تقديم تسهيلات لدعم ايجاد طرق بديلة للتجارة الفلسطينية عبر الأردن من خلال:
 - تقديم خصومات على بدلات خدمات الميناء للبضائع المارة ترانزيت عبر الأردن
 - تقديم خصومات أخرى خاصة بأجور المناولة وفقاً للكميات المستوردة
 - اعطاء الأولوية للبضائع الفلسطينية في عملية المناولة والتخزين وانجاز المعاملات الجمركية لدى ميناء العقبة
 - توفير قطع أراضي كمواقع تخزين وتقديم الخدمات اللوجستية للبضائع الفلسطينية

التعاون في المجال التجاري

- توفير وتبادل المعلومات التجارية بين البلدين من خلال ورشات العمل
- عقد اجتماع ثلاثي مشترك (أردني، فلسطيني، إسرائيلي) لبحث المعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي أمام التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين

التعاون في مجال المعارض والترويج

اتفق الجانبان في مجال المعارض والترويج على ما يلي:

- تبادل برامج المعارض المقامة في كلا البلدين
- إقامة مركز تجاري دائم في كلا البلدين (في رام الله وعمان)
- إقامة معارض دورية في كلا البلدين لغايات العرض والشراء المباشر

التعاون في مجال المواصفات والمقاييس

اتفق الجانبان في مجال المواصفات والمقاييس على ما يلي:

- الاعتراف المتبادل بشهادات وعلامات المطابقة والجودة الصادرة عن كل منهما
- عدم إخضاع المنتجات الوطنية لدى الطرفين للفحص المخبري شريطة اصطحاب شهادة مطابقة مصدقة رسمياً من قبل المؤسستين، وذلك لكل شحنة صادرة عن البلد المنتج لهذه السلعة.
- عقد دورات تدريبية للكوادر الفلسطينية لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

التعاون في مجال الإستثمار

اتفق الجانبان في مجال الإستثمار على ما يلي:

- تقديم التسهيلات للمستثمرين من كلا الدولتين
- العمل على تحديث وتجديد أي إتفاقية أو بروتوكول تعاون بما يخدم البلدين
- الترويج لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة في كلا البلدين
- تبادل القوانين والأنظمة الخاصة بالإستثمار
- تبادل الخبرات في مجالات تشخيص فرص الإستثمار

التعاون في مجال الجمارك

اتفق الجانبان في مجال الجمارك على ما يلي:

- تشكيل لجنة فنية للربط الإلكتروني وتبادل المعلومات
- إعادة النظر بالقوائم الإسترشادية لأسعار الحجر والرخام
- تشكيل لجنة ثلاثية تضم الجانب الإسرائيلي من أجل التعاون الإداري والتنسيق

التعاون في مجال القطاع الخاص

اتفق الجانبان في مجال القطاع الخاص على ما يلي:

- العمل على تقديم تسهيلات لأصحاب الأعمال الفلسطينيين والسماح لهم بفتح مكاتب إقليمية في الأردن.
- تدريب كوادر القطاع الخاص الفلسطيني في عدد من المجالات المختلفة المتعلقة بعمل الغرف الصناعية والتجارية
- تبادل الزيارات بين أصحاب الأعمال في الدولتين ليتعرفوا على البيئة الإستثمارية في كل بلد ومزاياها

التعاون في مجال النقل

اتفق الجانبان في مجال النقل على ما يلي:

- منح البضائع الفلسطينية المارة بالترانزيت الى الدول الاخرى خصم يصل إلى 40% .
- خفض الرسوم المفروضة على الحجر والرخام الفلسطيني المصدر عبر ميناء العقبة
- تمكين الجانب الفلسطيني من الإستفادة من الميزات التفضيلية والخصومات الممنوحة عند تخصيص نسبة من الصادرات الفلسطينية الى الدول الأخرى عبر ميناء العقبة.

التعاون في مجال الدواء

اتفق الجانبان في مجال الدواء على ما يلي:

- توحيد وتسهيل إجراءات تسجيل الدواء لدى الجانبين
- البحث بشكل مشترك مع الجانب الإسرائيلي لإزالة المعوقات الموضوعية من قبلهم أمام تصدير الدواء الأردني إلى فلسطين

4. إتفاقية أغادير حول تراكم المنشأ بما يخص التصدير لدول الإتحاد الأوروبي

▶ نشأة إتفاقية أغادير

- ▶ تم إطلاق إعلان أغادير بالمغرب في 2001 حيث أعلنت الأردن، تونس، مصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها و ذلك بتشجيع من الإتحاد الأوروبي.
- ▶ بدأ التنفيذ الفعلي للإتفاقية في 27 اذار 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.
- ▶ قدمت فلسطين طلب الإنضمام إلى مجموعة أغادير في 2011، ونحن الان في المراحل الأخيرة من إجراءات اعتماد العضوية.
- ▶ انضمام فلسطين الى مجموعة أغادير سيفتح المجال للصناعة والمنتج الفلسطيني أمام استخدام مدخلات إنتاج هذه الدول في التصدير البينى مع دول المجموعة والاتحاد الأوروبي.

إتفاقية أغاندير حول تراكم المنشأ بما يخص التصدير لدول الإتحاد الأوروبي

▶ أهداف الإتفاقية :

- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء (الأردن، تونس، مصر، المغرب، فلسطين) من ناحية، وبين الدول الأعضاء والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغاندير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك.

إتفاقية أعااير حول تراكم المنشأ بما يخص التصدير لأول الإتحاء الأوروبى

► تحرير التجارة بموجب إتفاقية أعااير:

التجارة فى السلع الصناعفة، الزراعفة والزراعفة المصنعة

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركفة والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع المتبادلة بفن الأول الأعضاء.

التجارة فى الأءماة

- تلتزم الأول الأطراف بةطبقفء آءاول إةزاماها بموجب الإةفاقفة العامة لتجارة الأءماة لمنظمة التجارة العالمية وىمكن النظر لاحقاً فى توسىع تلك الإةزاماة.

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

1. حصول تأخير في عملية تخليص البضائع على الجانب الأردني نتيجة
عدم الالتزام بإجراءات الفحص الخاصة بمعايير الجودة والسلامة
للمنتجات الغذائية والدوائية:

- يتم حجز الشحنة جميعها حتى انتهاء عملية فحص العينات، بالرغم من أنه تم التفاهم سابقاً على أن لا يتم القيام بذلك، وانه في حالة ثبوت أي تجاوز للمعايير الأردنية يتم سحب البضاعة من الزبون، أي أنه لا يتم حجز البضاعة حتى تصدر نتائج الفحوصات.
- يؤدي هذا الاجراء إلى تأخير وصول البضائع إلى الزبون لمدة تتراوح من يومين إلى سبعة أيام، مما يزيد تكلفة اضافية نتيجة الانتظار والتخزين للبضائع خلال هذه الفترة.

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

- فحص وجود عبارة صنع في فلسطين على المنتج بطريقة تؤدي إلى اتلاف التعبئة الخاصة به عند القيام بفتح الكراتين والمعاينة مما يؤدي إلى حدوث تأخير في عملية تخليص البضاعة من جانب آخر
- التخمين لبعض المنتجات دون الاستناد إلى منهجية واضحة، وعليه يكون التخمين في كثير من الأحيان غير منصف.
- طلب اثبات أن منشأ البضاعة فلسطيني بالرغم من حصولها على الشهادة الخاصة بذلك من الجهات الفلسطينية الرسمية، وهذا يؤدي إلى حدوث تأخير في عملية التصدير لحين تقديم الاثبات بذلك بشكل مباشر إلى الجانب الأردني .

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

التوصية المقترحة:

- ▶ تطبيق الاعتراف المتبادل بين البلدين والالتزام باجراءات الفحص
- ▶ التأكيد على التزام هيئة الغذاء والدواء الأردنية بتطبيق الاتفاقيات والتفاهمات الموقعة بين البلدين
- ▶ إيجاد النافذة الموحدة على الجانب الأردني للمعابر التجارية بين الأردن وفلسطين، كما هو الحال مع المعابر التجارية مع الدول الأخرى
- ▶ انشاء نظام الباركود الفلسطيني وتطبيقه لحماية المنتج الفلسطيني

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

2. عدم تنظيم العلاقة التجارية الخاصة بقطاع التجارة بالخدمات بين البلدين إلى الآن، بالرغم من ان هذا القطاع يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يجب القيام بتنظيمه وتحرير التجارة بالخدمات وفق المصالح الاقتصادية واحتياجات كل قطاع ووضع الضوابط اللازمة لضمان المنافسة العادلة

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

التوصية المقترحة:

- ▶ البدء ببلورة اتفاقية تجارية حول قطاع التجارة في الخدمات بين البلدين ووضع إطار زمني لعملية التحضير انتهاءً بالوصول إلى اتفاق يركز على:
 - تحرير التجارة بالخدمات وفق مصالح كل قطاع، و وضع جداول الالتزامات والميزات التفضيلية لكلا البلدين
 - المعاملة بالمثل والاعتراف المتبادل بين الطرفين بالمعايير الضابطة للمنتجات الخدمية
 - استهداف أسواق عربية وعالمية بشكل مشترك من خلال تطوير حزم خدمتية مشتركة تعتمد أساس التكامل بين الخدمات بما يمكنها من دخول تلك الاسواق وتنمية التجارة بين البلدين
 - ضمان مشاركة القطاع الخاص في عمليات الإعداد والتحضير والتفاوض حول هذه الاتفاقية

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

3. عدم فتح المجال أمام المورد الفلسطيني للتقدم إلى العطاءات الرسمية والمشاريع التي يتم طرحها من قبل المؤسسات والشركات الكبرى العاملة في الأردن، علماً بأن الشركات الأردنية تقوم بالتقدم للعديد من العطاءات التي تطرحها الحكومة والشركات الفلسطينية

التوصية المقترحة

▶ منح حق التقدم للعطاءات الرسمية التي تطرحها المؤسسات الأردنية للموردين الفلسطينيين

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

4. تواجه الشركات الفلسطينية عقبات عديدة منها ما هو مباشر وغير مباشر، خاصة فيما يتعلق بحق التملك عند رغبتهم بتأسيس وتسجيل فرع أو مكتب تمثيلي لهم في الأردن، حيث يقوم العديد منهم بتجاوز هذه العقبة بطريقة غير مباشرة من خلال القيام بتسجيله باسم شخص حامل للهوية الأردنية

التوصية المقترحة

▶ متابعة الطلب الخاص بتسهيل الاجراءات المتعلقة بفتح فرع أو مكتب تمثيلي لشركات فلسطينية في الأردن، ومنح حق التملك في الأردن للشركات الفلسطينية ورجال الأعمال الفلسطينيين بما تتطلبه مصالحهم التجارية في الأردن.

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

5. عدم التواصل بفاعلية مع الشركات المصدرة وإطلاعها بشكل فوري على آخر المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدير إلى الأردن ومعرفة المعوقات التي تواجهها

التوصية المقترحة:

- ▶ تفعيل اللجان المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية المشتركة واشراك القطاع الخاص فيها
- ▶ تعريف نقطة تواصل من جانب القطاع الخاص لمتابعة القضايا التجارية بشكل فوري
- ▶ الأخذ بعين الاعتبار قضية التنوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في اللجان الاقتصادية المشتركة ورسم السياسات التجارية
- ▶ زيادة الوعي لدى المصدرين وشركات القطاع الخاص حول الاتفاقيات التجارية الموقعة واجراءات الاستيراد والتصدير

التحديات القائمة أمام عملية التصدير الى الأردن والتوصيات المقترحة

6. نظام النقل المتبع على جسر الملك حسين (back to back) بحيث يتم تنزيل البضائع من الشاحنات الفلسطينية ليتم فحصها ومن ثم نقلها الى الشاحنات الاردنية

▶ تم التوصل إلى اتفاق مع الاردن يقضي بتصدير المنتجات الفلسطينية إلى الأردن في حاويات صغيرة سعتها 20 قدماً عبر جسر الملك حسين بدون الحاجة الى تنزيل البضائع واعادة نقلها الى شاحنات اخرى

◦ ستخضع الصادرات الفلسطينية (الحاوية في شكل كامل) إلى التفتيش عبر الماسح الضوئي الموجود على الجانب الإسرائيلي والماسح الضوئي الموجود على الجانب الأردني

اجراءات التصدير من فلسطين الى الاردن

خطوات التصدير التمهيديّة

قبل البدء بأعمال التصدير، يجب على المصدرين أن يأخذوا بعين الاعتبار ما يلي:

- ▶ تقييم وضع البضائع المراد تصديرها في السوق الأردني
- ▶ جمع المعلومات حول المواصفات والشروط للبضائع في الأردن
- ▶ التأكد من الاستفادة من اية اعفاءات او تخفيضات بالتعرفة ضمن الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الأردن وفلسطين
- ▶ التفاوض والاتفاق مع المورد على بنود العقد مثل الكمية والجودة والتعبئة ومتطلبات وضع العلامات والعناوين والأسعار وآلية الدفع وآلية النقل ودفع تكاليف الشحن.

خطوات التصدير التمهيديّة

- ▶ الحصول على كافة الوثائق والتراخيص والشهادات اللازمة للتصدير
- ▶ الاتصال مع وكيل التخليص بهدف جمع المعلومات التي تتعلق بالمتطلبات والاجراءات التقنية للتصدير.

وثائق التصدير اللازمة

- ▶ شهادة التعامل بالتجارة الخارجية من وزارة الاقتصاد الوطني
- ▶ شهادة منشأ صادرة عن الغرفة التجارية ومصادق عليها من وزارة الاقتصاد الوطني.
- ▶ بوليصة تأمين وبوليصة النقل البري
- ▶ فاتورة تجارية تحدد بشكل واضح بنود الشحنة المصادق عليها من قبل دائرة الجمارك لدى وزارة المالية
- ▶ قائمة التعبئة
- ▶ العلامات والعنوان
- ▶ بيان جمركي.

متطلبات اخرى بناء على المنتج المراد تصديره

منتجات المستحضرات الدوائية

- ▶ يجب أن تكون الشركة المصنعة مسجلة لدى وزارة الصحة في الاردن
- ▶ يتضمن التسجيل لدى وزارة الصحة تقديم طلبات واختبار عينات وإجراء دراسات تكافؤ حيوي.
- ▶ عند اتمام هذه الاجراءات تصدر وزارة الصحة شهادة تسجيل صالحة لمدة 5 سنوات وشهادة بيع حر وشهادة مستحضرات دوائية.

متطلبات اخرى بناء على المنتج المراد تصديره

المنتجات الزراعية

بشكل عام تتطلب المنتجات الزراعية متطلبات إضافية للتصدير على النحو التالي:

- ▶ شهادة صحية وشهادة صحة نباتية
- ▶ طلب أولي لاثبات مصدر المنتجات
- ▶ فاتورة تجارية مصادق عليها من وزارة الإقتصاد الوطني
- ▶ شهادة تصدير لنوع معين من المنتجات مثل التمور
- ▶ شهادة مواصفات صادرة عن وزارة الصحة

متطلبات اخرى بناء على المنتج المراد تصديره

المنتجات الغذائية

يجب على الشركة الحصول على شهادة صحة والتي تكون سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر فقط.

اجراءات التصدير اولاً: متطلبات النقل الداخلي

يجب على شركة النقل حتى تتمكن من الوصول إلى المنطقة التجارية على
جسر الملك حسين اتباع الاجراءات التالية:

▶ الحصول على تصاريح لكل من المركبة والسائق من مكتب الادارة
المدنية الاسرائيلية

▶ تكون هذه التصاريح عادة صالحة المفعول لعام واحد، وصادرة فقط
للمؤسسات المسجلة حسب الاصول

▶ معرفة ساعات العمل في جسر الملك حسين.

اجراءات التصدير اولاً: متطلبات النقل الداخلي

الوثائق العادية المطلوبة لكل من السائقين ومؤسسات النقل:

- ▶ الهوية الشخصية للسائق
- ▶ رخصة سيطرة سارية المفعول
- ▶ براءة ذمة ضريبية للمركبة
- ▶ براءة ذمة ضريبية للسائق
- ▶ رخصة مركبة سارية المفعول

ثانياً: الإجراءات التصديرية على جسر الملك حسين (الجانب الاسرائيلي)

- ▶ تمتد ساعات العمل في جسر النبي من 7:30 حتى 6:00 من الأحد إلى الخميس بينما يغلق يومي الجمعة والسبت.
- ▶ يجب تنصيب جميع السلع على منصات مع أقصى ارتفاع 160 سم.
- ▶ ينسق وكيل الجمارك بيان الجمارك بحيث يتم إرسال قائمة التعبئة والفاتورة إلى الجمارك في الجسر ما لا يقل عن يوم واحد قبل إرسال الشحنة (شرط أساسي قبل الحجز).
- ▶ يتم تحميل البضائع في الشاحنات الفلسطينية من المستودعات.
- ▶ عند وصول الشاحنات إلى البوابة الرئيسية، تدخل الشاحنات والسائقين من خلال نقاط عبور أولية وثانوية

ثانياً: الإجراءات التصديرية على جسر الملك حسين (الجانب الاسرائيلي)

- ▶ توضع الشاحنات في منطقة الانتظار في معبر البضائع.
- ▶ يجب التنسيق ما بين الشاحنات الفلسطينية والشاحنات الأردنية وما بينها وبين الجيش الأردني والإسرائيلي من أجل تنفيذ نقل السلع بنظام التعاقب.
- ▶ يقع على عاتق المصدر الفلسطيني أو ممثله مسؤولية ضمان تنسيق الشاحنات وضمان تواجد كل الوثائق بالترتيب ويتم ذلك بمساعدة وكيل الجمارك الإسرائيلية على الجسر.
- ▶ يتم تنزيل المشاتيح في المنطقة المفتوحة في المعبر.

الاجراءات التصديرية على جسر الملك حسين (الجانب الاسرائيلي)

- ▶ تفحص الجمارك الإسرائيلية عند الجسر ملف الجمارك وتقرر فيما إذا كان هنالك داع لإجراء فحص أمني أو لا (في معظم الأحيان لا تجرى أي عمليات تفتيش أمنية على التصدير).
- ▶ توافق الجمارك الإسرائيلية على الوثائق وتعطي الخط الأخضر للشاحنة الأردنية للدخول إلى الجانب الإسرائيلي من الجسر.
- ▶ يتم نقل الشحنات من شاحنة واحدة إلى أخرى من خلال نظام التعاقب عن طريق الموظف الإسرائيلي في وجود أفراد الأمن في معظم الأحيان.

ثالثاً: الإجراءات التصديرية على جسر الملك حسين (الجانب الاردني)

- ▶ يجب توفير الوثائق التالية للجانب الاردني (فاتورة تجارية، قائمة التعبئة، شهادة المنشأ وأية وثيقة أخرى تلزم وفقاً لنوعية البضائع)
- ▶ تنقل الشاحنات الأردنية الشحنات مع جميع الوثائق إلى المنطقة الجمركية على الجانب الأردني.
- ▶ يقوم وسيط الجمارك الأردني بجمع الوثائق من سائق الشاحنة ويحيلها إلى الجمارك الأردنية من أجل تنفيذ الإجراءات الجمركية

ثالثاً: الاجراءات التصديرية على جسر الملك حسين (الجانب الاردني)

1. ينظم المخلص الجمركي بيان التخليص عند وصول البضائع مع وثائق الشحن.

► يحدد نظام اسيكودا الجمركي بشكل أوتوماتيكي خطأ للمنتج:

- الخط الاحمر ويعني يجب تنفيذ التفتيش اليدوي
- الخط الاصفر ويعني يجب التأكد من الوثائق
- الخط الاخضر ويعني التسريح الفوري للبضائع

الاجراءات الجمركية على جسر الملك حسين (الجانب الأردني)

- .2 بعد التفتيش يتم تحويل البضائع إلى الخط الاخضر.
- .3 من أجل الحصول على تصريح للمرور يدفع المخلص الجمركي التعرفة الجمركية لسلطة الجمارك الاردنية نيابة عن المستورد سواء كان الدفع نقدي أو بواسطة شيك مصدق.
- .4 قد تحتاج البضائع الى الحصول على موافقات من بعض الدوائر الأخرى لبعض أنواع المنتوجات مثل الصحة والزراعة، كما يجب توفير عينات للوزارة المسؤولة عن التفتيش.
- .5 بعد ذلك يتم تسريح البضائع بشرط أن لا يتم بيعها حتى صدور الموافقة النهائية من السلطات المختصة

التكاليف المرتبطة بعملية التصدير الى الاردن

تكاليف اصدار الوثائق والشهادات المطلوبة

▶ شهادة المنشأ

- تكلفتها 30 شيقل ويتم إصدارها بواسطة غرفة التجارة

▶ شهادة صحية

- تصدرها وزارة الصحة المحلية - مكتب البيئة. وتكلفتها حوالي 60-80 شيكل لكل عينة اختبار

▶ شهادة الصحة النباتية

- صادرة عن وزارة الزراعة (متطلب تمهيدي أساسي من أجل إصدار شهادة المنشأ) وتكلفتها 10 شواقل

▶ تصريح النقل

- يصدر للمنتجات الزراعية فقط، وتصدر عن وزارة الزراعة أو أي من مكاتبها المحلية للتأكيد على بيع المنتج ومحلية الإنتاج وتكلفتها خمسة شواقل

تكلفة جسر الملك حسين (الجانب الاسرائيلي)

- ▶ تبلغ رسوم العبور حوالي 209 شيقل لكل شاحنة.
- ▶ تبلغ تكاليف التحميل/ التفريغ حوالي 29.5 شيقل بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة لكل منصة.
- ▶ تبلغ تكاليف وكلاء التخليص (أشكال الجمارك) حوالي 300 شيقل بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة مع اختلاف التكاليف احيانا

تكلفة جسر الملك حسين (الجانب الاردني)

▶ تبلغ تكلفة العمل 22-25 دينار.

▶ تبلغ الطوابع (تصريح الجمارك) 10-12 دينار.

▶ تبلغ رسوم التخليص 40 ديناراً أردنياً (تختلف من حين لآخر).

▶ تبلغ رسوم الكفالة المصرفية 5 دنانير لأول 5000 دينار أردني وديناراً على كل 1000 دينار إضافي

▶ تبلغ رسوم مبيت البضائع على الجانب الأردني 40-50 دينار أردني.

